

اتجاه لرفع نسبة التملك في VIVA الي 75%

علمت «الانباء» ان شركة الاتصالات الكويتية VIVA ستتحج في الجمعية العمومية المقبلة الى رفع نسبة التملك في رأسمال الشركة الى 75%، وذلك لفتح الباب أمام المستثمرين الاستراتيجيين لتملك نسبة أعلى مما هي عليه الآن، حيث لا يجوز لأي شخص أن يمتلك في أي وقت أكثر من 2% من رأسمال الشركة بغير طريق الميراث أو الوصية ويستثنى من هذا النص المؤسسون، وذلك حسب ما جاء في نشرة الإصدار التمهيدي لإدراج شركة VIVA. ويأتي ذلك في وقت تنظم الشركة مؤتمرا صحافيا حول الإدراج الساعة 12,30 ظهر اليوم في مبنى البورصة.

● محمود فاروق

شركتنا وساطة نقصان شريط الدمج



شريف حمدي

علمت «الانباء» من مصادر مطلعة أن شركتي وساطة مالية من الشركات الـ 14 العاملة بسوق الكويت للأوراق المالية اتخذتا خطوات فعلية في اتجاه الدمج خلال العام المقبل.

وقالت إنه تم الاتفاق مع جهة استشارية لتقييم أصول الشركتين كخطوة أولى تتبعها بقية إجراءات الدمج لتصبحا كيانا واحدا في ظل عدم قدرتهما على الاستمرار جراء تراجع الإيرادات من جهة، وارتفاع الرسوم من جهة أخرى.

وكانت شركات الوساطة العاملة بسوق الكويت المالي أعلنت عن تحقيق نحو 8,5 ملايين دينار فقط إيرادات للأشهر الـ 11 الماضية من العام الحالي.

ومع استمرار وتيرة أداء التداول بالبورصة الكويتية وبالتالي استمرار ضعف السيولة فإنه من المتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات بنهاية العام إلى نحو 9 ملايين دينار بانخفاض قد يزيد على 7,5%، حيث بلغ إجمالي إيرادات الشركات في 2013 نحو 17,7 مليون دينار. ويرتبط إيراد أي شركة وساطة ببورصة الكويت بمعدلات السيولة وهي تشهد تراجعا لافتا في 2014 بشكل عام وفي الأشهر الأخيرة على وجه الخصوص، وظهر من خلال رصد لـ «الانباء» أن إيرادات شركات الوساطة بلغت في النصف الأول من العام الحالي 6 ملايين دينار، وفي النصف الثاني الذي يشرف على الانتهاء نحو 3 ملايين دينار بانخفاض 50%.

«زين» السعودية: بدء إجراءات التقاضي مع «موبايلي» السبب

كشفت شركة الاتصالات المتنقلة (زين) عن آخر التطورات المتعلقة بعملية التحكيم في النزاع بين شركة زين السعودية، وشركة اتحاد اتصالات «موبايلي»، والذي سبق أن أعلنت عنه «زين السعودية»، حيث اجتمع المحكم المختار من كل طرف، وقاما بتسمية المحكم المرجح وتم الاتفاق معه، وقد حدد الاتفاق 12/13/2014 موعدا للجلسة الأولى، والتي سيتم الاتفاق من خلالها على الإجراءات التي ستتبعها هيئة التحكيم، ومدة التحكيم، وستقوم «زين» بعد تسلمها لطلباتها على العقد المذكور، علما بأن خطة تسهيلات التمويل الشككية والموضوعية، وستعلن «زين السعودية» عن أي تطورات مهمة بهذا الخصوص.

«التقدم»: تسهيلات

بـ 45 مليون دينار من «المتحد»

أفادت شركة التقدم التكنولوجي (التقدم) بأنها حصلت على قرض بمبلغ 45 مليون دينار كتسهيلات من البنك الأهلي المتحد (المتحد). وقالت الشركة ان القرض بهدف تمويل مشروع مركز الكويت للسرطان، والذي تعاقدت عليه الشركة مع المقاول الرئيسي لتوريد وتركيب وتجهيز وصيانة المعدات والغرش الطبي، وذلك بقيمة إجمالية بلغت 60 مليون دينار، تبعا لإفصاح الشركة سابقا عند التوقيع على العقد المذكور، علما بأن خطة تسهيلات التمويل للقرض ستكون لمدة 4 سنوات.

وأوضحت الشركة أن هذه الصفقة تعكس شراكة طويلة الأمد في العمل يستفيد منها كلا الطرفين وتسهيل الدين هذا سيدعم الشركة في تمويل هذا الصرح الطبي الأحدث من نوعه كما يعزز القيمة التي تضيفها الشركة الى السوق من واقع التزامها وسعيها المستمر لخدمة القطاع الصحي في الكويت والمنطقة.

تابعة لـ «الوطنية القابضة»

تربح 84 ألف دينار

أعلنت الشركة الوطنية الدولية القابضة (وطنية د ق) ان شركة العلا الوطنية العقارية المملوكة لها قامت ببيع 3 وحدات مملوكة لها في مشروع مزيا برنس أفنيو (MBA) في إمارة دبي، بقيمة 3.9 ملايين درهم اماراتي. وأوضحت الشركة أنها حققت صافي أرباح جراء عملية البيع بقيمة 84 ألف دينار، وأنه تم تحصيل جميع المبالغ الناتجة من البيع، علما أن عدد الوحدات الباقية 17 وحدة جار عرضها للبيع.



انخفاض أسعار النفط ينذر بانخفاضات كبيرة في فائض ميزانية الكويت 2015/2014

16,2 مليار دينار إيرادات نفطية في الـ 7 أشهر الأولى من الميزانية العامة

ميزانية الكويت في أول شهور انخفاض النفط.. فائض بـ 9,6 مليارات دينار

* بلغ فائض الميزانية قبل خصم 25% من الإيرادات المحصلة	
الإيرادات المحصلة	17,231,303,687.828 د.ك
المصروفات الفعلية	7,534,805,614.651 د.ك
الفائض/العجز الأولي	9,696,498,073.177 د.ك

إيرادات الميزانية والمصروفات والفائض خلال فترة الـ 7 أشهر من السنة المالية

دولار ، وذلك بانخفاض بلغ 10% إلى 25% بدءا من الميزانية العامة لعام 2012/2013، وتقوم الهيئة العامة للاستثمار نيابة عن الدولة باستثمار الأموال في حساب الاحتياطي في شتى المشاريع الاقتصادية الداخلية منها والخارجية. ان يعتبر احتياطي الأجيال القادمة المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية أي أزمة اقتصادية تمر بها البلاد، لحين تصحيح الهيكل الاقتصادي للدولة.

وأكثر البنود في جانب مصروفات الميزانية ذهب إلى الرواتب والأجور والدعم المقدم للمواطنين بأشكال مختلفة، وهذان البنود يمثلان 75% من إجمالي المصروفات، وبلغت المصروفات الفعلية على كتلة الرواتب خلال فترة الـ 7 أشهر 1,9 مليار دينار لتبلغ قيمة الصرف إلى 34,8%، أما مصروفات الباب الثاني -المستلزمات السلعية والخدمات - فبلغت نحو 1,1 مليار دينار، أما الباب الرابع والأهم في كتلة المصروفات والذي يشمل المشاريع الإنشائية التي تنفذها الدولة فبلغ نسبة الصرف عليها 565,2 مليون دينار لتبلغ 52% من السنة المالية. وكان مجلس الوزراء قد اتخذ قرارا بنهاية 2012 برفع نسبة المستقطع من الإيرادات العامة لحساب صندوق

وهذه ليست المرة الأولى التي تتراجع فيها النفقات الفعلية عما كان مخططا، حيث حالت الخلافات السياسية لاسيما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والبيروقراطية الحكومية دون تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية التي كانت مدرجة في خطة التنمية الحكومية التي امتدت أربع سنوات وانتهت في مارس من العام الحالي والتي كانت تتضمن تنفيذ مشاريع قيمتها 30 مليار دينار.

وبالتوازي مع أرقام الميزانية التي صدرت أمس، انخفضت أسعار النفط الكويتي أمس إلى مستوى جديد لم يبلغه منذ 5 سنوات ليصل سعر البرميل إلى 60,6

7,5 مليارات دينار إجمالي المصروفات عن الفترة.. منها

1,9 مليار على الرواتب فقط

الدولة أنفقت

565,2 مليون دينار من المرصود في الميزانية على المشاريع الإنمائية

تراجع النفط الكويتي لأدنى مستوى في 5 سنوات عند 60,6 دولارا ينذر بتراجع الفوائض المالية

أحمد مغربي

أظهرت بيانات أصدرتها وزارة المالية أمس أن الميزانية العامة للكويت حققت فائضا قدره 9,6 مليارات دينار قبل خصم 25% من جملة الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة وذلك لفترة الـ 7 أشهر الأولى من السنة المالية 2014/2015 والتي انتهت بنهاية شهر أكتوبر الماضي.

ورغم تحقيق الكويت فائضا ضخما في الميزانية إلا أن تلك الفترة كانت بداية انخفاضات أسعار النفط الكويتي والتي انخفضت خلال شهر أكتوبر إلى ما دون 90 دولارا للبرميل، لتواصل عقب ذلك سلسلة الهبوط لتبلغ الأسعار أدنى مستوياتها في 5 سنوات خلال ديسمبر الجاري.

ومن الآن وصاعدا، سيقى شيخ ارتفاع المصروفات في ميزانية الدولة واستمراره الهاجس المؤرق للمواطن الكويتي في ظل الانخفاضات الحادة لأسعار النفط، فميزانية الدولة تعتمد بشكل أساسي على مبيعات صادرات النفط التي تمثل ما يفوق 90% من إجمالي إيرادات الدولة.

ووفقا لبيانات وزارة المالية والتي حصلت «الانباء» على نسخة منها فإن إيرادات الكويت النفطية خلال الفترة

خفضت «أوبك» من توقعاتها للطلب على النفط خلال 2015، متوقعة أن يكون الأقل منذ 12 عاما، وسط توقعات بارتفاع حجم إمدادات النفط الصخري الأمريكي وانخفاض تقديرات الاستهلاك العالمي. حيث أعلنت منظمة أوبك عن تخفيضها لتوقعاتها للطلب على النفط خلال 2015 بنحو 300 ألف برميل يوميا ليصبح معدل تعديل عند 28,9 مليون برميل يوميا، وهذا أقل بنحو 1,15 مليون برميل يوميا مما ضخته الدول

بلومبيرغ: الطلب على نفط «أوبك» خلال 2015 هو الأقل منذ 12 عاما

مدحت فاخوري

الـ 12 أعضاء المجموعة خلال الشهر الماضي، وأقل من هدفها بـ 30 مليون برميل يوميا، ما أعادوا تأكيده خلال اجتماعهم الماضي في فيينا يوم 27 نوفمبر الماضي، فيما لاتزال آثار هبوط الأسعار بنحو 740 خلال العام الحالي غير واضحة، وفقا لمنظمة أوبك، نقلا عن بلومبيرغ. وتأتي هذه التعديلات بالتخفيض في توقعات الطلب جراء تعديل زيادة المعرض من قبل الدول خارج منظمة أوبك فضلا عن تعديل بانخفاض الطلب العالمي وفقا لقسم البحوث للمنظمة في تقريرها الشهري عن سوق النفط.

أسواق الخليج قلصت خسائرها

البورصة تستعيد نغمة الارتفاعات.. مؤقتا

خليجيا، امتصت أغلب أسواق المال آثار تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمي، وسجلت مستويات متدنية في الجلسة السابقة، وتمركزت السيولة حول الأسهم القيادية وخاصة البنكية، واستحوذت أسهم كويت 15 على 10 ملايين دينار تمثل أكثر من 52% من إجمالي السيولة، فيما ارتفعت أحجام التداول لتصل إلى 205 ملايين سهم مقابل 161 مليون سهم بارتفاع 28%.

جماعي، حيث أنهى مؤشر كويت 15 الجلسة على نمو نسبته 1,2%، صعودا إلى 1088 نقطة رابحا أكثر من 13 نقطة، كما ارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,9% صعودا إلى 446,7 نقطة بمكاسب بلغت 4,2 نقاط، أما المؤشر السعري فحقق نموا نسبته 0,4% بإقفاله عند مستوى 6562 نقطة رابحا نحو 28 نقطة.

جزء من الخسائر السابقة على مستوى القيمة السوقية التي ارتفعت بـ 286 مليون دينار قلصت من الخسائر الكبيرة التي منيت بها البورصة الكويتية منذ بداية الأسبوع الجاري والتي لامست مستوى مليار دينار وهوت بمستوى القيمة إلى ما دون 30 مليار دينار لأول مرة منذ قرابة عامين. وارتفعت المؤشرات بشكل المتعاملين تأثرت ايجابا بالأخبار التي تواترت خلال انعقاد الجلسة عن اجتماع مجلس الأمة مع الهيئة العامة للاستثمار ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي ومسؤولين بالبورصة الكويتية لوضع حد لاستنزاف البورصة جراء استمرار انخفاض أسعار النفط لمستويات قياسية. وشهدت الجلسة استعادة

شريف حمدي

استعادت بورصة الكويت نغمة الارتفاعات مؤقتا، وذلك بعد سلسلة من التراجعات الحادة على مدار الاسبوع الثلاث الأولى من الأسبوع الجاري، وهو ما أدى إلى شبه تلاشي لمكاسب المؤشرات الونزية، فضلا عن تعميق خسائر المؤشر السعري. وبدا جليا أن نفسية